قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنه ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنه ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة أو الاستيلاء على العقارات ؛

وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء محطة مياه جديدة بمدينة البدارى بمحافظة أسيوط .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ هذا المشروع والبالغ مساحتها فدانان و٨ قراريط و ٣ أسهم والمبين موقعها وحدودها وأسماء ملاكها بالمذكرة والرسم الهندسى والكشوف المرفقة .

(المادة الثالثة)

يتبشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ ربيع الأول سنة ١٤٠١ (١٠ يناير سنة ١٩٨١) .

أنور السادات

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١
بشأن اعتبار مشروع إنشاء محطة مياه جديدة بمدينة البدارى محافظة أسيوط
من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على العقارات اللازمة لها

ـ نظرا لشدة حاجة مدينة البدارى لمياه الشرب النقية وذلك لعدم كفاية آبار المياه الموجودة بها حاليا لتغذيتها بمياه الشرب اللازمة خاصة وأنها تقوم بتغذية قرى الشيخ على ، العقال البحرى ، نجع زريق ، الشيخ عيسى ، الكوم الأحمر ، كوم سعدة ، الكداويك ، لذلك فقد تقرر إنشاء محطة مياه جديدة تدعيما للمحطة الحالية .

ـ وافق المجلس الشعبى المحلى للمحافظة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٠ على نزع ملكية الأراضى اللازمة لهذا المشروع ، كما وافقت اللجنة التنفيذية للمحافظة على هذا المشروع بجلستها فى ١٩٧٨/١٠/١ ، ووافقت اللجنة العليا للبت فى إقامة مبانى أو منشآت بالأراضى الزراعية على إنشاء هذه المحطة بتاريخ ١٩٧٩/٧/١٦ واعتمد محضرها من السيد الدكتور وزير الزراعة فى ١٩٧٩/٧/٢٥

ـ والمساحة اللازمة لإقامة هذا المشروع تقع بحوض غيط النخيلة رقم ٥٦ بزمام مدينة البدارى ضمن القطعتين رقمى ٦ ، ٧ بمساحة فدانين و ٨ قراريط و ٣ أسهم محدودة بحدود أربع هى :

الحد البحرى : فاصل القطعة (٥) بحوضه بطول ٨٩ مترا .

الحد الشرقى : باقى القطعتين ٦ ، ٧ بحوضه بطول ١٠٥ مترا .

الحد القبلى : بعضه باقى القطعة (٧) بحوضه وبعضه مشروع ٤٧٣ مدارس (مدرسة الجهاد) .

الحد الغربى : بعضه مصرف الملك مشروع (٥٠٣٥) وبعضه فاصل القطعة (٥) بحوضه خط منكسر من مستقيمى بطول ٩٦,٥ مترا .

ـ هذا وقد وافق الملاك المتداخلة أملاكهم فى هذا المشروع على نزع الملكية وأفادت المحافظة بإيداع مبلغ ٦٥٠٠ جنيه (ستة آلاف وخمسمائة جنيه) على ذمة تعويض نزع الملكية .

ـ ومن حيث ان حالة الضرورة تتمثل فى شدة حاجة مدينة البدارى إلى هذه المحطة لأهميتها فى تغذية الكتلة السكنية بالمدينة والقرى المجاورة لها بالمياه النقية تمشيا مع سياسة الدولة فى ضرورة تمتع كل فرد من أبناء الوطن بالحصول على الخدمات الحيوية الضرورية ومن أهمها مياه الشرب النقية ، فقد تضمن مشروع القرار مادة ثالثة بالاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لهذا المشروع .

لذلك واعمالا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له والقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام

الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلى ولائحته التنفيذية .

فقد أعد مشروع القرار المرفق ، برجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره ؛

نائب رئيس مجلس الوزراء

دكتور : فؤاد محيى الدين

كشف

باسماء الملاك الظاهرين المطلوب نزع ملكيتهم للأرض اللازمة لعملية مياه البدارى والواقعة ضمن القطعتين ٦ ، ٧ بحوض غيط النخله ٥٦ بمدينة البدارى

م	اسم المالك الظاهر	رقم القطعة	مقدار ما أخذ منه س	ط	ف	جملة ممتلكاته س	ط	ف	موافقة المالك الظاهر أو عدم موافقته
١	فوزى ميخائيل مسعود	٦	٦,٥	٥	—	٥	١٥	١	موافق
٢	حليم غالى مسعود	٦	٦,٥	—	—	٧	٢	٤	موافق
	إبراهيم غالى مسعود								
٣	حليم غالى مسعود	٧	—	٢٠	—				
٤	حسين محمد محمد على	٧	—	٣	—				
٥	حسن محمد على سلمان	٧	—	٦	—	١٤	١٣	—	موافق
٦	شفيق شنودة عبد الملاك	٧	—	٨	—	—	٩٢	١	موافق
٧	إسحق اسطفانوس	٧	٧	٤	—	١٥	٢٣	١	موافق
٨	حنا صادق اسطفانوس	٧	٧	٤	—	١٥	٢٣	١	موافق
	الجملة		٣	٨	٢	١٨	١٨	١١	

مهندس التنظيم امضاء — مدير الإدارة امضاء — يعتمد — رئيس مركز

مهندس / عبد المنعم عثمان ابو الدهب